تظاهرات حاشدة للشارع الأردني تضامنا مع الأقصى.. وصراع حول الانتخابات.. وأقلام تؤيد الرقابة على مالية النقابات المهنية:

الصحافة الأردنية: عودة الكباريتي للأضواء.. ونصائح لحماس وفتح بالتنحي عن القيادة معا.. ومطالب للحكومة باللحاق بلقاء مكة

عمان ـ «القدس العربي» ـ بسام البدارين:

تابعت الصحافة الأردنية بإهتمام بالغ على مدار الأسبوع الماضي حيثيات لقاء مكة بين حماس ومحمود عباس فيما توسعت في تغطية تفاعلات ما جرى في محيط المسجد الأقصى صباح الجمعة، خصوصا بعد عودة ظاهرة المسيرات والتظاهرات الحاشدة للشارع الأردني إحتجاجا على الحفريات الإسرائيلية، كما سلطت الصحف الأضواء على المناوشات التي حصلت مؤخرا بين مجلسي الأعيان والنواب وعلى محاولة أحزاب الوسط بقيادة عبد الهادي المجالي التجمع والتوحد إستعدادا في ما يبدو للإنتخابات العامة التي لم تقرر بعد وإن كانت حكومة معروف البخيت توحي بأنها ستجريها.

وشهدت أضواء الصحافة عودة لاعب مخضرم وقديم للأضواء هو رئيس الوزراء الأسبق عبد الكريم الكباريتي الذي أعد تقريرا لافتا بإسم اللجنة المالية في مجلس الأعيان ضمنه ملاحظات نقدية هامة ضد خطابات النواب خلال مناقشات الموازنة وخارجا عن المألوف في ترسيم دور مختلف لمجلس الأعيان.

وفيما أشاد كتاب كبار من بينهم فهد الفانك بملاحظات الكباريتي الفنية غضب أعضاء في مجلس النواب وتوعدوا الأعيان بتقارير مماثلة تنتقدهم بالرغم من الإعتذار العلني الذي قدمه رئيس الأعيان زيد الرفاعي.

تأبين الرئيس صدام

وركزت وكالة «عمون» للأنباء على طبيعة ما جرى نهاية الأسبوع خلال حفل تأبين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حيث شاركت أحزاب المعارضة والمئات من الشخصيات المستقلة وترددت هتافات منددة بالأمريكين والإسرائيليين وبحكام العراق الجدد وببعض الجماعات الشيعية كما ترددت هتافات حسب عمون ضد الكاتب الصحافي ووزير الإعلام الأسبق صالح القلاب ووجه نقيب المحامين صالح العرموطي إنتقادات للتلفزيون الحكومي لإنه بث اغاني خليعة كما قال ليلة إعدام صدام فيما أعلن الوزير البعثي السابق هاني الخصاونة ان عزت الدوري هو الأن خليفة صدام وقائد الأمة.

وعلى صعيد الكتاب والمقالات خفت الإهتمام بما يحصل في العراق لصالح ما يحصل في فلسطين ومكة وما يحصل في الداخل على صعيد بعض الملفات الحيوية، وهنا برز الإجتماع الحزبي الذي عقده المجالي مع قادة أحزاب الوسط وهو إجتماع لا يمكن فهمه كما قال الكاتب نبيل الغيشان إلا في سياق الحراك السياسي والحزبي وحلقات التأثير على الموقف الرسمي «الغائم» من اجراء او تأجيل الانتخابات النيابية فمن الواضح ان الدولة الاردنية تتحاشى منذ اشهر اعطاء الجواب الشافي والواضح حول نيتها في اجراء او تأجيل الانتخابات النيابية التي تستحق دستوريا قبل السادس عشر من حزيران (يونيو) المقبل، لكنها ترسل اشارات على مستوى عال تعطي الانطباع بان الانتخابات النيابية ستجرى في موعدها «ما لم تستجد احداث تفرض قرار التأجيل» وهذا الامر لا يختلف عن موقف رئيس الوزراء معروف البخيت عندما ابلغ الكتاب الصحافيين الاسبوع الماضي بأن الاجهزة الرسمية تعمل اداريا «وكأن الانتخابات النيابية ستجرى غدا..».

معركة الانتخابات

وفي نفس الوقت ـ يقول الغيشان ـ فقد اطلق قادة الاحزاب المجتمعين في دارة المجالي اشارات للدولة تدعم خيار تأجيل الانتخابات النيابية المطروح بقوة وعليه ففكرة توحيد الاحزاب الوسطية «وهي بالمناسبة ليست جديدة» جاءت كاحدى ادوات الضغط السياسي باتجاه الدفع بقوة نحو خيار تأجيل الانتخابات النيابية تحت حجة «اعطاء الحكومة فرصة لاصدار تشريعات لتعزيز العمل الحزبي والديمقراطي».

ويبقى السؤال مشروعا، حول مدى قدرة تلك الاحزاب التي يقال انها «13 حزبا و60 نائبا» على اطلاق مشروع توحيدي حقيقي، قائم على برنامج سياسي وفكري بعيدا عن المشاريع الشخصية او الوحدة الارتجالية التي سبق وانهارت في اعوام سابقة.

وشهدت عمان أخيرا تشكيلا لهيئة جديدة مستقلة لمكافحة الفساد تم تعيين تركيبتها برئاسة عبد الشخانية وزير العدل الأسبق وعبر الكاتب في صحيفة «العرب اليوم» عن بعض الملاحظات إزاء الموقف قائلا: كان الجميع يأمل بأن تكون الهيئة الجديدة مؤسسة محصنة ومستقلة عن الحكومة، لكن السادة النواب اصروا على ربطها برئيس الوزراء وهو ما جعلها هيئة حكومية لا تتمتع بالاستقلالية اللازمة، وربما اقل فعالية من مديرية مكافحة الفساد التي استفادت من هيبة وقوة الجهاز الذي تتبع له.

وقال الخيطان: لا نعترض على تشكيلة الهيئة الجديدة مع انه كان بالامكان رفدها بشخصيات عامة تتمتع بحضور ومصداقية وصاحبة خبرة واكثر تحررا من القيود الرسمية، لكن في كل الاحوال علينا ان ننتظر بعض الوقت لتقييم اداء الهيئة بشكل عملي ومنحها الفرصة لتشكيل طواقم العمل المتخصصة في التحقيق والمتابعة، ولقد تبدلت وتطورت اشكال الفساد في الاردن لا بل في العالم كله ولم تعد الرشى للموظفين الصغار او التجاوزات الادارية في التعيينات والسلوكيات الوظيفية الخاطئة هي ما يؤرق الدول ويضر باقتصادياتها.

فعلى اهمية الجهود المطلوبة لمحاربة الاشكال البدائية والبسيطة من الفساد يظل التحدي الاكبر امام اجهزة المكافحة هو مواجهة الفساد الناجم عن تحالف السياسيين مع مراكز النفوذ المالي في القطاعين العام والخاص الذي يتغطى بالقوانين والمؤسسات الشرعية لتوجيه موارد البلاد باتجاه شركاته ومصالحه.

وختم الخيطان: في الوضع الحالي لا يمكننا ان نطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بما لا تقدر عليه ولذلك ينبغي ان لا نرفع من سقف توقعاتنا حتى لا نصاب بخيبة الأمل في المستقبل.

ودافع الكاتب رمضان الرواشدة من صحيفة «الرأي» عن موقف بلاده من الحفريات الإسرائيلية، حيث قال: الجهد الأردني لن ينصب، فقط، على الجهد السياسي والدبلوماسي مع إسرائيل، بل سيكون هناك جهد، أيضا، مع الدول العربية والإسلامية والأمم المتحدة لاتخاذ خطوات لاحقة من اجل وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية.

يقول مسؤول أردني رفيع ـ حسب الرواشده ـ أن هناك سيناريوهات عدة للتعامل مع هذه القضية، كما غيرها من القضايا التي من الممكن أن تؤثر سلبا على الأردن، وأن الأردن يتعامل مع كل خطوة تصعيديه بما يقاربها من حيث الأهمية. ويشرح المسؤول الأردني الرفيع هذا الأمر بالعودة الى نظرية التصعيد بقوله ان هناك سيناريوهات أردنية محددة وجاهزة للتعامل مع أي طارئ وان كل خطوة تصعيدية تقوم بها إسرائيل تجاه المقدسات ستقابلها خطوة أردنية قوية، مشيرا الى أن الخيارات مفتوحة الى الآخر على كل الاحتمالات.

تداعيات لقاء مكة

وفي نفس الصحيفة دعم الكاتب طارق المصاروة لقاء مكة قائلا: مخطط له ان ينجح.. ويجب ان ينجح!. يتحدث الكثيرون عن مخطط امريكي، وهذا يجب ان نفهمه من التصريحات المشبوهة التي تتحدث عن مساعدات امريكية لمحمود عباس، او دعم بلير واولمرت لمحمود عباس!! فهذا هو النفخ في الفتنة. فامريكا او بريطانيا او اسرائيل غير معنية بدعم محمود عباس، وانما هي تحرّض رؤوس الفتنة الداخلية.. وتضعف محمود عباس ليركع باسم الفلسطينيين.. وهو ان شاء الله لن يركع!!.

وليس المطلوب ان تعترف حماس بشيء. او ان تعود فتح الى ركوب المنظمة والسلطة في فلسطين. فقد اثبت انفراد الطرفين انهما لا يستحقان القيادة. وانهما لم ينجحا في تحشيد الشعب الفلسطيني داخل مواقع حكيمة وشجاعة وذكية. المطلوب ان يضعا اولاً خطة عمل، خارج حدود الحماسية والفتحاوية، وان يضعا ادوات تنفيذية خارج كوادر فتح وحماس. وهذا ليس مطلباً تعجيزياً. فهناك فلسطينيون في المنظمتين وخارج المنظمتين، يمكن ان يمسكوا بالزمام وان يقودوا المسيرة بذكاء وشجاعة الى بر الامان. فقد اصبح ظل الدولة الفلسطينية مبسوطا على فلسطين، والمنطقة والعالم.. وحرام ان ينحسر الظل دون نتيجة!!.

وختم المصاروة: الفلسطينيون لم يستقلوا بعد ليدخلوا اللعبة العربية وعصر المذابح. وفلسطين ليست الجزائر.. حجماً ومناعة، ولهذا نقول ان قطبي النضال في فتح وحماس لم ينجحا في قيادة الشعب الفلسطيني، وعليهما ان يتفقا ليس على اقتسام كعكة الحكم.. وانما على تهيئة قيادة من الصفوف الخلفية ومن خارج التنظيم لتولي القيادة.

وسجل الكاتب حلمي الأسمر رأيا مختلفا في صحيفة الدستور حيث قال: جُرنا على حماس كثيرا، وأثقلنا عليها و«ثقلنا» العيار، فهي الطرف الأكثر احتمالا وتفهم لغة أهل الله أكثر من غيرها، نعلم أنها فعلت كل ما في وسعها لتفادي ما وقع، ونعلم أن الطرف الآخر بيت النية لإفشالها بأي ثمن، ونعلم أن الحلف الذي رص صفوفه لحربها أكبر وأقوى من قدرتها على الصمود، ولكنها ـ والحق يقال ـ صمدت وتحملت وتعالت على الجراح، ونعلم أيضا أنها لم تبادر في الأغلب الأعم إلى العدوان، بل نحت منحى الدفاع عن النفس، مع استثناءات نادرة جدا، ونعلم أكثر من هذا بكثير، ولكننا لا نجد جهة تستمع للغة العقل والمنطق مثلما تسمع هي، مع العلم أننا لا نضع الطرف الآخر «فتح» في سلة واحدة، فهذه الحركة كانت وما زالت عنوانا للنضال الفلسطيني، وشقت طريقا صعبا في التحرير قبل أن يولد كثيرون منا، ومن أنصار ومنتسبي (حماس) ولكن، ومع كل ما مضى آن لنا أن نضع بعض الحروف لبعض النقاط التائهة هنا وهناك.

وبعد ان دافع الطاتب عن حماس لإنها قدمت ما تستطيع من تنازلات قال: ثمة دور آخر وخطير يجب أن يقوم به معسكر «الاعتدال» العربي: مصر والأردن والسعودية وغيرها، صب الماء البارد على الرؤوس الحامية، لا صب الزيت على نار الخلاف، دور العرب الآن أن لا يصطفوا إلى جانب دون آخر، بعد أن تيقن الجميع أن اشتعال النار في غزة، سيصيب بيوت العرب جميعا بالشرر، خاصة في الأردن، حيث القضية الفلسطينية قضية أمن وطني أردني بامتياز، على عمان أن تردف جهود مكة بتقليل شقة الخلاف بين الطرفين، لا تقوية طرف على آخر، بعد أن أيقنا جميعا أن حماس ليست نبتا شيطانيا يسهل اقتلاعه، وقد قلنا في السابق أن على النظام العربي أن يتعايش مع حماس كقدر لا مفر منه، لا محاولة إخراجها من التاريخ، بعد أن أصبحت جزءا من تاريخ المنطقة والعالم.

صراع الحكومة والنقابات

وفي صحيفة «الغد» تطرق الكاتب جميل النمري للأزمة الأخيرة بين الحكومة والنقابات المهنية وكتب يقول: اذا كان ما نقلته الصحف دقيقا، فالحكومة هي التي تراجعت وفق نص الاتفاق الذي قرأناه، واكثر من ذلك فإن الاتفاق على ما فيه من تراجع ما يزال عرضا ستنقله اللجنة، التي قابلت رئيس الوزراء، إلى مجلس نقابة المهندسين الذي قد يوافق أو لا يوافق عليه!

والقضيّة أولا ليست حادثة طارئة تخصّ نقابة المهندسين، بل تخصّ مبدأ الرقابة العامّة على المؤسسات العامّة. وليس صحيحا ما يقوله نقيب المحامين بأن النقابات ليست مؤسسات عامّة بل أهلية. وللدقة في استخدام التعابير نقول انها بالفعل ليست مؤسسات حكومية، لكنها ليست قطاعا خاصا مثل الشركات، فهي ناشئة بموجب قانون يلزم المواطنين «المهنيين» بالانتساب لها والحصول على ترخيص مزاولة المهنة منها، أي انها تزاول مسؤوليات عامّة مناطة بالدولة.

وقال النمري: نحن بالطبع مع استقلالية النقابات، لكن لا ينتقص من هذه الاستقلالية الرقابة المالية من جهة عامّة، فالجهة الوحيدة الأخرى التي تفعل ذلك هي مكاتب تدقيق الحسابات التي تنتمي للقطاع الخاص، ولا تمارس اي رقابة على نوعية الانفاق، بل على سلامة الدفاتر والحسابات، ولو أجرينا استفتاء بين عموم المهنيين فأعتقد أن الأغلبية ستؤيد رقابة الديوان لأن الناس ترحب بمعرفة كيف تنفق الأموال. والديوان لا يمارس أي سلطة لكن من المفيد كثيرا أن تطلع الهيئة العامّة على تقرير من جهة مستقلّة ومحترفة يقول لها كل شيء عن الانفاق.

واضاف النمري: منذ سنوات، وفي سياق مشاريع الاصلاح النقابي، طرحنا ضرورة أن يشمل التدقيق العام مالية النقابات وكل المؤسسات الشبيهة، وقد قرأت تعليقا طريفا للزميل باتر وردم يذكّر فيه نقيب المحامين بأنه كان يطالب بقوّة بهذه الرقابة العامّة على منظمات المجتمع المدني «لأنه يرى أنها تنتفع من التمويل الخارجي» مع انها بعكس النقابات جهات خاصّة وذات عضوية حرّة ولا تمارس اي جباية أو رسوم على اي قطاع من المجتمع.

اتهام وزير المالية بالغيرة من وزير التنمية الاقتصادية.. واقتراح على وزير الداخلية باعتقال وزيرة العمل ورئيس اتحاد العمال

هجمات ضارية ضد حكومة جمال.. ومطالب بعدم مهاجمة الشيعة.. ودفاع عن الاقباط في كندا.. وحكم قضائي بسجن لاعبي الزمالك

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن التوصل لاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية بين حركتي فتح وحماس في مكة المكرمة برعاية السعودية واستمرار اسرائيل في اعتداءاتها على المسجد الاقصى، ومحادثات وزير الخارجية احمد ابو الغيط ورئيس المخابرات العامة اللواء عمر سليمان في امريكا والاعلان عن انهاء عمال شركة كفر الدوار وشركة شبين الكوم للغزل والنسيج الاضراب بعد الاستجابة لجميع مطالبهم بعد اتصالات بين وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي ووزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين ورئيس اتحاد العمال وعضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني حسين مجاور وتم احتساب ايام الامتناع عن العمل بأجر، واستضافة جامعة المنوفية مهرجان شباب الجامعات الثامن، والافراج عن مذيعة التلفزيون بالقناة الثانية هويدا فتحي بكفالة عشرة الاف جنيه وقرار النيابة بمنعها من التصرف في اموالها وممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة بعد ان وجهت اليها تهم التربح واصدار محكمة جنح قسم العجوزة حكما بسجن لاعبي الزمالك لكرة القدم التونسيين يامن بن ذكري ووسام العابدي ستة اشهر وكفالة خمسمئة جنيه لكل منهما لاعتدائهما على امين شرطة وقرار النيابة بالافراج عن 12 سيدة وطفل من كفر برك الخيم ببولاق الدكرور بمحافظة الجيزة، كانوا قد تظاهروا امام مقر وزارة التموين بشارع قصر العيني بالقاهرة حاملات اقفاص العيش، احتجاجا على غلق المخبز الذي ينتج الخبز البلدي المدعم، وكانت الشرطة قد قبضت عليهن ووجهت لهن تهمة التجمهر دون تصريح، واحالتهن للنيابة والقبض على شاب اسمه خالد رفعت بعد اعتدائه بمطواة على 3 فتيات في حي المهندسين مقلدا سفاح المعادي، ونفى انه السفاح، واستقبال المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع والانتاج الحربي مع وزير الانتاج الحربي الباكستاني، ومنحة من هيئة المعونة الامريكية قدرها 208 مليون جنيه لنقل عدد من المصانع الملوثة للبيئة خارج المدن، واستمرار العاملين في الشرطة ومؤسسات الدولة بالتبرع بالدم، واكتشاف بؤر جديدة للاصابة بانفلونزا الطيور.

والى كل ما لدينا في نهاية الاسبوع باستثناء عدد من معارك اشقائنا الاقباط سنؤجلها الى تقريري الاثنين والثلاثاء لان لدينا اليوم عددا منها.

مهازل ومخاز

ونبدأ بشيء من المهازل والمخازي ولدينا منها التيرم واحدة تناولها اثنان من زملائنا امس الاول اشرف عبد اللطيف بـ«الجمهورية» الذي نشر الخبر الآتي:

«تناقضت آراء د. احمد رفعت رئيس جامعة بني سويف ود. محمد طعيمة الاستاذ بصيدلة القاهرة حول نتيجة الطالب هيثم مجدي أمين ابن عميد صيدلة بني سويف المنقول من ثانية صيدلة القاهرة الى نفس الفرقة ببني سويف، قال د. احمد رفعت ان الطالب نقل الى الكلية العام الماضي بعد امتحانات التيرم الاول بالقاهرة وهو راسب في 7 مواد منها مادتان من الفرقة الاولى وخمس من التيرم الاول للثانية وهي نتيجة غير نهائية قبل ان ينتهي التيرم الثاني وادى الطالب امتحانات الثاني ومواد التخلف ونجح فيها جميعا بعد تطبيق الرأفة وانتقل للفرقة الثالثة مواد الكيمياء العضوية والصيدلانيات والرياضيات وبذلك يكون نجاحه قانونيا.. قال د. طعيمة ان هذا الكلام التفاف على الحقيقة فكيف يتم عقد لجنة ممتحنين في بني سويف لطالب ادى امتحانات التيرم الاول بالقاهرة، كما ان قواعد الرأفة لا تنطبق على الطالب الذي نجح «بالكوسة».

والزميل الثاني كان خالد جبر في «الاخبار» الذي علق على الحادثة بقوله: «عميد احدى كليات الصيدلة ـ كما قرأنا ـ نقل ابنه الراسب في 7 مواد من السنة الثانية الى السنة الثالثة في الكلية التي يرأسها، ما زلت غير مصدق ان يحدث هذا لاني لا اصدق ان يصل الفساد الى هذا الحد في مؤسسة علمية ربما اكون على نياتي ولكن اسأل نفسي ماذا يمكن ان ننتظر بعد ذلك وماذا يمكن ان نصدق او لا نصدق».

حكومة ووزراء

والى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما اشبه خاصة البيزنيس ووزرائه الذين قال عن بعضهم زميلنا سمير رجب في ثلاث من كبسولاته بـ«جمهورية» الخميس:

● أصدر الرئيس مبارك توجيهات محددة وحاسمة تقضي بألا يحل احتكار القطاع الخاص محل احتكار الدولة».

فهل فهمت الحكومة ما يقصده الرئيس وهل استوعب المعنى الوزراء «رجال الاعمال»؟

● لماذا كلما لمع د. عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية بدت ملامح الضيق والتوتر واضحة على وجه د. يوسف بطرس غالي وزير المالية.

بالمناسبة لقد قدم عثمان شرحا وافيا ومستفيضا للخطة الخمسية القادمة. برافو.

● قلبي مع احمد المغربي وزير الاسكان الذي لم يتمكن حتى الآن من ايجاد مبرر واحد مقنع لفرض غراماته «الاجبارية» على بعض حاجزي اراضي المدن الجديدة واعفاء البعض الآخر!

يبدو انها (شفافية» من نوع جديد!».

اما زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الاحرار» فأكد في نفس اليوم ـ الخميس ـ على الحقيقة التالية:

«قال د. احمد نظيف انه لا دخل للحكومة بارتفاع الاسعار مما يعني ان امي هي السبب».

امه وحدها السبب في ارتفاع الاسعار؟ بل امهاتنا جميعا سامحهن الله وليسامحنا لسوء ظننا بهكذا حكومة عاد عصام ليقول عنها في اليوم التالي:

«اعتصامات في المحلة وكفر الدوار وشبين ومظاهرات الغلابة في بولاق بسبب اغلاق فرن الخبز المدعم كلها تؤكد ان هذا الشعب منفلت ولا يستحق هذه الحكومة.

● حصلت مصر على المركز الخامس على مستوى العالم في وفيات انفلونزا الطيور وهو رقم لم تحققه الحكومة السابقة في مدغشقر».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وحماه من شر امثال ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» وهو من اشد الحاسدين والنفاثين خطرا الذي استمرأ الهجوم على رئيسنا بقوله ـ وبئس ما قال فيما بقى من مقاله السيئ: «اين كنت يا سيادة الرئيس وحكومتك الجليلة التي تأتمر بأمر نجلك ويحركها رجال ابنك كما يحركون الشطرنج في قعدة الصيد على اليخت في الغردقة وقد وصل حجم ديونها للتأمينات والمعاشات والبنوك والشركات الحكومية والافراد الى 593,5 مليار جنيه في نهاية حزيران (يونيو) 2006 اي ما يوازي 96,1 % من كل شيء تنتجه مصر، ما الذي يمكن ان يقوله نظام حكم بعد حوالي ست وعشرين سنة من الجلوس على مقعد الرئاسة لشعبه وقد وصل (اوهبط) الامر الى هذه الحفرة التي نحياها، لكن ما الذي يهم الفراعنة في هذا ما دام الشعب هو المرمي في الحفرة بينما رجال الحكم يجلسون فوق وينظرون لنا واحنا تحت قوي ولكن فعلا كيف يتحمل المصريون؟ وكيف يمضي هذا الشعب في الحياة دون ان يتأوه او يتألم او ينفجر؟ اولا هو يتأوه ويتألم لكن النظام سمعه ثقيل وجلده سميك ويتعامل على طريقة الامن المركزي، يفكر كالنعامة ويضرب كالثور فلا يستطيع فهم هذا التصاعد المدهش والمذهل لحركات احتجاج واعتصامات العمال في شتى بقاع مصر في مشهد يجعلك فخورا بعمال هذا الوطن الذين يسجلون انتفاضة حقيقية صارخة بالضمير بعد زمن من الخنوع والخضوع، عمال مصر الذين يستعيدون شرفا ضائعا وحقا مسروقا ووطنا مسلوبا ثم احتجاجات واضرابات واعتصامات من باعة فول وفراخ وموظفي مدارس وفلاحي قرى وسائقي ميكرو باص، حركات تتمدد وتمتد دون ان يخطط لها تنظيم ودون ان يديرها حزب بل هي احتجاجات الحاجة وغضب ضد الظلم الذي فاق المحتمل وهو ما لا يدركه مبارك ولا يحس به جمال مبارك متخيلين ان قوات الامن المركزي وضباط امن الدولة في لاظوغلي والصحافة الحكومية والتلفزيون قادرون على مواجهة هذه الحركات ويستخف حمقى النظام والدبية يحيطون بقصر العروبة بالغضب الشعبي كما تعودوا واعتادوا، المؤكد ان مصر تحولت منذ حكمها مبارك وتحديدا منذ نهاية الثمانينات من فساد ادارة الى ادارة فساد، نعم فقد كان الفساد في بداية الحكم موجودا في رجال الدولة وبين المسؤولين في القطاع الحكومي وكبار رجال القطاع العام لكن بعد وقت من حكم مبارك واحساس الجميع بهذا الاستقرار البشع للحكم جعل الامر يتحول الى ادارة فساد، فالفساد اصبح هو القاعدة ومنهج الحكم وبدلا من ان تحاربه الدولة واجهزتها بدأت تديره فتوزع هي اختصاصات وحصص الفسدة وتحول الرشوة لعمولة وسمسرة وتمنح الفاسدين انصبة وقطعا من الكعكة وتترك البعض يحتكر صناعات وتجارات معينة مقابل مشاركة في الاسهم والارباح ودخل ابناء المسؤولين الكبار في البيزنس بكل ثقلهم وصاروا اطفالا مليارديرات وتزوج ابناء المسؤولين بأبناء رجال الاعمال ولم تعد مصر قادرة على مواجهة الفساد، فلكي تواجهه أنت في حاجة الى حرب ايطاليا، ففي التسعينات شهدت ايطاليا حركة من قضاة شرفاء قرروا تطهير حكم ايطاليا من المافيا التي سيطرت على سياسة الدولة واجهزة الدولة ورجالها والاحزاب والصحف والاقتصاد قطعا، وانطلق القضاة يحاكمون ويطهرون فاكتشفوا ان وطنا بالكامل كان يعيش تحت امر مافيا جمعت بين الفساد وادارته وهو ما ينطبق بحذافيره على مصر الان، هناك طبقة من المليونيرات يجلسون على مقاعد الحكم والحزب يديرون مصر كأنها ضيعة لاحدهم، يعدلون الدستور على هواهم ويصدرون القوانين طبقا لمصلحتهم ويزورون ويزيفون ويضللون».

واذا كان عيسى يركز هجماته ضد نظام رئيسنا ويحمله مسؤولية الفساد والانهيار والتوريث ويبدي الامل في تصاعد حركات الاحتجاجات والاضرابات فان زميلنا انور الهواري رئيس تحرير «الوفد» ارجع الفساد الى ثورة 23 تموز (يوليو) سنة 1952 وتحويل مصر الى ملكية بعد ان الغتها لينتهي من ذلك الى ان الخلاص الحقيقي سيكون على ايدي حزب الوفد. قال يوم الخميس: «وها نحن الان نكتشف ان مصر عاشت خمسة عقود تحت حكم ملكي في مضمونه ومعناه ومحتواه وجوهره وجمهوري في شكله وشعاراته ومزاعمه واناشيده واغانيه، فرؤساؤنا ـ في ظل الجمهورية ـ لم يكونوا الا ملوكا بكل ما تعنيه كلمة الملكية من معنى ـ وهنا يأتي الدور التاريخي لحزب الوفد فهو الذي قاد الحركة الوطنية المصرية لقصقصة اجنحة الملكية وتحويلها من ملكية مطلقة ـ كانت تنظر الى الشعب على انه يتكون من اناس ليسوا الا عبيدا لاحسانات افندينا ـ الى ملكية دستورية تعترف ان الحق فوق القوة وان الامة فوق الحكومة واليوم يفتح التاريخ ابوابه لدور وفدي يقود نضال الحركة الوطنية المصرية لتحويل هذه الجمهورية الملكية الى جمهورية دستورية. ان الجمهورية الملكية منذ اعلانها في 1953 وحتى الاعلان عن التعديلات الدستورية الاخيرة في كانون الثاني (يناير) الماضي لم تكن الا عملية اختطاف طويلة اخرجت الامة المصرية من سياق التاريخ ونهبت خيرات هذا البلد ودمرت قوانا المعنوية والنفسية حتى تحولت مصر الى حطام واشلاء.

هؤلاء هم الخاطفون قد وهنت قواهم وضعفت قبضتهم وانتهى ما في جعبتهم من مزاعم ووعود كاذبة. آن لنا ان نخرج من اسر الخاطفين وها نحن نصحو كل صباح على صرخات البطون الخاوية تحمل صفارات الانذار من عشرات الآلاف من عمال مصر الذين بلغ بهم ألم الجوع مثلما بلغ بحكامنا خدر التخمة والشبع، وها نحن الان امام معادلة صعبة: اهل الحكم الذين شبعوا واتخموا والخموا حتى اصابهم العمى فلا يرون جائعا وفقدوا الاحساس فلا يشعرون بمكامن الخطر. وهذا هو الطرف الاول من المعادلة اما الطرف الثاني: فهم اهل البلد الذين جاعوا وضاعوا ولم يعد امام اهل الحكم الا ان يبيعوهم للمستثمرين بعقود بيع جائزة».

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم؟ خالد الذكر كان نظامه ملكيا في جوهره وقائما على الوراثة واخرج مصر من التاريخ والزعامة التي كانت فيها والامل امام العمال والفقراء في حزب الوفد؟ ما هذا الكلام؟ ثم ما دخل عبد الناصر وقد مات منذ 36 سنة ببيع المصانع وخلق طبقة من اللصوص وسيطرة رجال الاعمال على الحكم وتدهور مستوى معيشة الغالبية؟ هذا كلام لا يقنع احدا.

وانور بالتأكيد غير مقتنع به ولكن آماله عريضة في ان يعود الوفد كما كان حزب الاغلبية وهو امل مشروع، لكن ليس على حساب الحقائق او التخفيف من حدة عدائه للنظام الحالي بتوزيع جزء منه على نظام خالد الذكر.

اضرابات ومعارك سياسية

والى المعارك السياسية والاضرابات العمالية والحوار الذي نشرته «الاهالي» مع المفكر المصري الدكتور فوزي منصور صاحب كتاب ـ خروج العرب من التاريخ ـ واجراه معه زميلنا عمر احمد عمر وقال فيه عن مؤتمر التقريب بين المذاهب الاسلامية ومهاجمي الشيخ يوسف القرضاوي دون ان يذكر اسمه: «في الآونة الاخيرة انعقد مؤتمر الحوار للتقريب بين السنة والشيعة في الدوحة «مؤتمر التقريب بين المذاهب الاسلامية» ففي هذا المؤتمر انطلق بعض علماء الدين ذوي الشهرة الاعلامية الفائقة الى التحذير من المذهب الشيعي والادعاء بالتسلل مما اثار دهشة شديدة، اذ يحدث ذلك في مؤتمر عقد للحوار لا للتشائم والتصارع والاهم انه جرى في توقيت نعرف ان احد المهام الرئيسية للعدوان الامريكي في العراق والمؤامرات والمخططات الاجنبية الاخرى في دول عربية اخرى هي اشعال نيران الفرقة والبغضاء والتحارب على اساس مذهبي، لكن الاندهاش لم يستمر طويلا عندما وجدت بالصفحة الاولى بـ«الاهرام» يوم 28 يناير الماضي رسالة من اديس ابابا منسوبة لمصادر دبلوماسية مصرية تؤكد ان التأييد المصري والخليجي للاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق انما تم لانقاذ اشقاء مسلمين يتعرضون للتطهير العرقي الطائفي خاصة في بغداد على ايدي ميليشيا مسلحة معروف انتماؤها، فالحكومة العربية بدلا من محاولة احتواء النزاع الطائفي وبيان القوى التي تقف وراءه تزيد نيرانه اشتعالا لتجد هذه المحاولة صداها المباشر فيما يقوله بعض علماء الدين في مؤتمر كان الهدف منه التقريب وليس التخريب، وهذا يبين بعض المؤثرات التي تحرك بعض رجال الدين وفقا لها ربما دون فهم او اعتبار للمصالح القومية او حرصا عليها فالاشكال هو تبعية الفقيه للسلطات. ورحم الله شيوخا من امثال عبد الوهاب خلاف والشيخ علي الخفيف، اللذين كانا بعيدين كل البعد عن الاعتبارات السياسية وقريبين كل القرب من الفهم الاصيل لروح الدين والعصر».

والمعركة الثانية من نصيب صديقنا المفكر الاقتصادي واستاذ الاقتصاد الدكتور محمود عبد الفضل الذي نشرت له «الدستور» حديثا اجراه معه زميلنا مصطفى البسيوني قال فيه عن الاعتصامات والاضرابات التي يقوم بها العمال:

«الاحتجاجات الاخيرة كلها تدور حول «الحوافز» و«المكافآت» وهذا يعني نمو (الوعي) لدى هذه الفئات بضرورة حصولها على دخل يتناسب مع ما تبذله من عمل.. وفي الفترات السابقة كانت «الرشوة» و«السمسرة» من الحلول المطروحة امام الناس للتحايل على مشكلة «نقص الدخل» وهذه الحلول بدأت في التراجع مما شجع الناس على التحرك الجماعي، كذلك في العامين الاخيرين، حدث تغير في المناخ السياسي في مصر، فظهرت حركة القضاة المطالبين باستقلال السلطة القضائية وظهرت حركة «كفاية» والاضرابات العمالية، وكل نجاح يحققه احتجاج فئة معينة يتحول الى عنصر مشجع لفئات اخرى وهكذا بحكم «العدوى» وهناك احساس عام بانعدام العدالة، فهناك 40 او 45 % من القوة الشرائية يملكها 20 % من افراد المجتمع، وباقي القوة الشرائية التي تمثل 55 % موزعة على بقية فئات الشعب، هذا التوزيع السيئ يستدعي او يستوجب ضرورة ربط الاجور بالاسعار وفي حالة عدم تحقق هذا الربط ستتصاعد الاحتجاجات في ظل اقتصاديات السوق وارتفاع تكاليف المعيشة وبعبارة اخرى، اذا لم يتم تطبيق سياسة اقتصادية تراعي «البعد الاجتماعي» فان عدم التوازن بين البعدين يهدد بالانفجار».

وثالث المعارك في تقرير اليوم من نصيب زميلنا بـ«الجمهورية» عبد الوهاب عدس وكان حانقا لابعد الحدود بسبب ما يلاقيه العمال من تجاهل لمطالبهم مما اجبرهم على اللجوء لسلاح الاضراب فقال يوم الخميس:

«اين الحكومة من اضرابات العمال.. هذه الايام.. واين تصريحات كبار المسؤولين الذين يرددونها عمال على بطال في كل مناسبة حول عدم المساس بحقوق العمال.. وماذا تنتظر الحكومة اكثر من اضراب العمال عن العمل.. ما هو المطلوب من هؤلاء البسطاء للحصول على حقوقهم ومكتسباتهم.. ماذا يفعلون اكثر من الاضراب.. معقول، ان يتمتد الاضراب والاعتصام الى جميع مصانعنا وشركاتنا بمثل هذه الصورة التي لم تحدث من قبل، مطالب العمال: زيادة الحوافز، المتوقفة منذ عام 1995، اسقاط ديون الشركة اسوة بما يحدث في غزل المحلة، وتحسين الخدمات الطبية، استبعاد المستشارين الذين يتجاوزون السن القانونية كما طالبوا بصرف شهر ونصف الشهر وزيادة بدل الوجبات الغذائية وتوفير وسيلة مواصلات مناسبة للعمال، والاكثر من ذلك انهم طالبوا الحكومة بمحاسبة المسؤولين عن تدهور اوضاع الشركة. المؤسف انه لا يوجد مسؤول واحد يقف مع العمال ويستجيب لمطالبهم المشروعة.. فكل مسؤول لا يعنيه الا انهاء الاضراب بأقصى سرعة، ليس حبا في العمال لكن لانه مرتبط به وبمسؤوليته ولا ادري كيف ينظر هؤلاء الكبار للعمال، هل هم مواطنون من عجينة اخرى مختلفة، لابد من تعذيبهم واضطهادهم حتى يحصلوا على حقوقهم؟ هل ينظرون اليهم على انهم عبيد، وهم سادة، لا يفكرون في مصالحهم واذا كان كبار المسؤولين على هذا القدر من الفكر وهذه النظرة المشينة للعمال فأين رئيس الوزراء؟! واين الوزيرة المختصة وغيرها من قيادات العمل النقابي، اين هؤلاء الذين من المفترض انهم يمثلون نصف مجلس الشعب (50 % عمالا وفلاحين) اين الثقة التي منحها لهم الشعب واجلسهم بها تحت قبة البرلمان ومن قبلهم اين د. احمد فتحي سرور رئيس المجلس، المفترض انه محامي الشعب الاول والى متى نظل هكذا لا نحصل على حقوقنا بسهولة؟ اين الضمير واين الوطن؟!».

ونظل مع معركة اضرابات العمال التي تناولها في نفس اليوم ـ الخميس ـ زميلنا حازم منير احد مديري تحرير جريدة «روزاليوسف» بقوله في عموده اليومي ـ رأي آخر: «الاضرابات المتتالية التي تتنقل من مكان لآخر بسرعة مثيرة للدهشة افراز واضح لسياسات الاصلاح وواحد من النتائج الايجابية التي تؤكد اجتياح الحراك السياسي لفئات المجتمع المختلفة، ولا اعتقد ان هذه الظاهرة مثيرة للخوف او القلق من تداعيات اخرى الصورة قد تتحول الى هزلية اذا ما امتدت وتواصلت دون التعامل معها بهدف تنظيمها وتأطيرها، فقد ساد انطباع بأن كل من يرفض اجراء او يحتج على قرار يقوم بالاضراب، حتى ان بعض العمال من المستفيدين بالمعاش المبكر نظموا اضرابا مطالبين بالحصول على نصيب من قيمة ارض ملحقة بالمصنع تقرر بيعها، ولا ادري من يعطيهم الحق بعد انقطاع صلتهم بالعمل في المطالبة بحقوق، المطلوب هو حوار واسع بين الاطراف المعنية يهدف الى تكريس ثقافة احتجاجية سليمة ينهي مرحلة العشوائية ويضع الاطارات القانونية المنظمة لوسائل الاحتجاج، ويوجه الرأي العام الى الطريق الصحيح وبغير ذلك يمكن الحديث عن تخوفات من فوضى ربما تكون مقبلة».

ونتجه الى «الوفد» الجمعة وزميلي وصديقي وقريبي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد سعيد عبد الخالق الذي وجه في عموده اليومي ـ بين السطور ـ بمناسبة اضرابات العمال رسائل الى ثلاثة وزراء ورئيس اتحاد العمال بقوله: «حبيب العادلي وزير الداخلية شاءت الاقدار ان تتولى مسؤولية هذه الوزارة في مرحلة خطيرة جدا تشهدها البلاد! اننا نرى الاضرابات العمالية تنتقل من مدينة الى اخرى.. من المحلة الكبرى الى شبين الكوم الى كفر الدوار الى زفتى الى المحلة، مرورا بالسويس ومناطق اخرى!! واصبحت هذه المدن ساخنة فجأة، واصبحت مسؤولا امام المصريين بالحفاظ على امن واستقرار البلاد وعلاج اخطاء وخطايا خالتي الحاجة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة وخالي الحاج حسين مجاور رئيس اتحاد العمال!! ولو كنت مسؤولا في هذا البلد سوف اصدر قرارا باعتقال او عزل خالتي الحاجة عائشة وخالي الحاج مجاور باعتبارهما مسؤولين عن هذه الاضطرابات التي تجتاح البلاد، ويعلم الله عز وجل موعد انتهائها واهدافها وبواعثها! اننا نعيش فترة حرجة جدا ولم تعد المعالجات الامنية تجدي، والتدخل الامني قد يصل لاوقات محددة ومعدودة ولكنه ليس العلاج لحل المأساة التي نواجهها الآن. كان الله في عونك وانقذ مصر من هذا البلاء ووقاها شره.

خالتي الحاجة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة: بالذمة هل هذا الوقت مناسب للسفر الى السعودية؟ لو قيل ان الاتفاق بين حركة فتح وحماس يقتضي حضورك المفاوضات الجارية بينهما الان في مكة المكرمة.. كنا سنعترض على سفرك للاحداث العمالية التي تشهدها البلاد! وبعدين.. نقرأ في الصحف عن قيامك باجراء مفاوضات من خلال «الموبايل» مع القيادات العمالية لتهدئة الاوضاع ومحاولة امتصاص غضب العمال! هل هذا معقول يا خالتي الحاجة؟! ثم.. لماذا وافق الدكتور احمد نظيف رئيس الحكومة في هذه الظروف الملتهبة التي تمر بها البلاد؟!

خالي الحاج حسين مجاور رئيس اتحاد العمال: في غفلة من الزمن فوجئنا بوصولك الى منصب رئيس اتحاد العمال! وطبعا فوجئنا، وانت عارف ليه؟! ثم فوجئنا بتوليك منصب المشرف على الكرة لفريق اسمنت السويس! وبفضل هذا الاشراف اصبح الفريق مهددا بالهبوط الى دوري المظاليم.. وبفضل توليك منصب رئيس اتحاد العمال اشتعلت الاضطرابات العمالية في مصر بصورة لم تشهدها من قبل. الدكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار: وحياة اخوالي وخالاتي كلهم.. قدمك اخضر على مصر المحروسة! هذه الشركات التي تندلع فيها المظاهرات تابعة للشركات القابضة التابعة لوزارتك! ولم تشهد مصر في تاريخها مثل هذه الاحداث الجارية الآن! وطبعا يعود اليكم الفضل في هذه الاضطرابات العمالية».

ما هذا الكلام؟ كيف يحرض قريبي سعيد وزير الداخلية على اعتقال قريبتنا عائشة عبد الهادي وقريبنا حسين مجاور؟ اين صلة الرحم هنا؟!

الحقيقة التي هرب سعيد من مناقشتها هي ان عجز رئيس الوزراء نفسه عن التدخل من البداية وحل المشكلة. لانه وفريقه يكرهون الطبقة العاملة وكل الفقراء ولا يحبون الا الاغنياء ورجال الاعمال.. ولذلك لا يستمعون الى مطالبهم ولولا جهاز مباحث امن الدولة اساسا وتدخلاته من وجهة نظر امنية في الضغط للاستجابة لهذه المطالب، لما تحرك احد في هذه الحكومة.

معارك الاقباط

واخيرا الى اشقائنا الاقباط ومشاكلهم ومعاركهم واولها للدكتور عادل وديع فلسطين وكانت في «الاهالي» ـ لسان حال حزب التجمع اليساري المعارض، حول المطالبة بالغاء بند الديانة في بطاقة الرقم القومي وابدى اسبابا معقولة لطلبه مثل:

«ومن اهم النقاط لنبذ التفرقة بين الشعب الواحد عدم التركيز على الهوية الدينية للمواطن وتقسيم الشعب الى مسلم ومسيحي، وهو ما يتم فعلا في بند الديانة في البطاقة الشخصية والعائلية، الا يكفي في بطاقتي ان تعلن انني مصري، ان التعامل اليومي بين المواطنين لا يحتاج لاثبات هذه الهوية الدينية والشعب المصري يتعايش بسلام في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والكل يعيش يومه بحلوه ومره. وبعض الدول العربية مثل تونس الاسلامية ومثل تركيا حذفت تلك الفقرة ولبنان حذفها من جواز السفر اما سورية فضربت المثل الاعلى في ذلك وخلت بيانات البطاقة الشخصية وجواز السفر من بند الديانة ولكن تذكر فقط في شهادة الميلاد.. بسبب بعض المشاكل في الزواج، وبصراحة والكل يعرف مدى المعاناة التي ذاقها بعض الاقباط بسبب حفنة من المتعصبين ولم تعطهم الدولة حقهم المسلوب لسبب بسيط وهو انها اعطت الضوء الاخضر للتفرقة لو كانت تقول «ملحوظة هذا المواطن مسيحي» ولكن اذا حذفت هذه الفقرة بواسطة الحكومة فسيكون هذا اعلانا للمساواة وعدم السماح بتصنيف المواطنين وتكون المخالفة اذا حدثت فردية ولا تباركها الدولة. لا مجال للتردد في تنفيذ هذا الامر والا سيكون الواقع مجرد شعارات واريد ان اذكر المشاركين في تغيير فقرات الدستور كم كانت سعادة الشعب المصري مسلميه واقباطه بقرار السيد رئيس الجمهورية باعتبار يوم عيد الميلاد اجازة رسمية للدولة، لقد كانت خطوة ايجابية بالفعل عبرت عن الوحدة الوطنية والمشاركة الحقيقية حيث قامت الدولة ذاتها بدور القدوة، دعونا نترجم المواطنة بمعاييرها الحقيقية لنزرع الانتماء لمصر ويصبح الشعب يدا واحدة تقف امام الحقبة القادمة التي تهدد المنطقة والتي تحمل معها رياحا لا تشتهيها السفن العربية.. رياحا غربية امريكية وشمالية شرقية من ايران».

ونترك «الاهالي» الى «اهرام» نفس اليوم ـ الاربعاء ـ لنكون بجوار زميلنا وصديقنا جمال زايدة والذي كان لسنوات مديرا لمكتب «الاهرام» في كندا واندمج وسط المصريين مسلمين ومسيحيين قال عن اشقائنا اقباط المهجر:

«بداية لا بد من الاعتراف بأن الغالبية العظمى من اقباط المهجر يعشقون مصر.. يتحدثون عنها ليل نهار.. هي في قلوبهم وعقولهم.. رأيت ذلك بنفسي في العديد من الكنائس القبطية المنتشرة في شرق كندا وغربها على اتساعها.. كلما زرتهم مع سفيرة مصر القديرة الدكتورة سلامة شاكر او القنصل العام سعيد امام في اعياد الميلاد واعياد القيامة يدعونك لتناول الطعام المصري.. فتجد نفسك بين قساوسة واباء ومدنيين يسعون في رزقها.. تجد نفسك بين الصيدلي ناجي شاوي وعائلته الرائعة.. والمحامي سامي اسكندر والصحافي عادل اسكندر ورجل الاعمال صبري بولس واستاذ جراحة التجميل بجامعة ماكجيل د. سامح فانوس وغيرهم وغيرهم. في نفس الوقت الذي تجد قلة من المحتقنين والمتوترين. يكونون منظمات قبطية في المهجر لا تعبر الا عن بضعة افراد يحترفون اصدار منشورات تتهم مصر بارتكاب افعال شائنة ضد الاقباط يصنعون ضجيجا لا علاقة له بأبناء مصر في الداخل.. يسعون في الولايات المتحدة الى تأليب الادارة على بلدهم.. والى معاقبتها وقطع المعونة عنها. نعم هناك مشكلات يعاني منها الاقباط في مصر.. ولطالما قلت لهؤلاء اذا كنتم مهتمين بمصر فاذهبوا اليها.. طالبوا بحل المشكلات، ادفعوا الثمن، لكن النضال عن بعد.. وبالريموت كونترول يحمل مخاطر كثيرة على بلدنا لا تتركوا ملف الاقباط تعاملوا معه بوضوح اكبر».